

# بيان النطاق العام

## مقدمة:

"الكتاب كمحتوى هو ملكٌ للمؤلف، أما فكرك فهو حق لجميع العقول البشرية. إذا وجب علينا التوضيح بأحد الحقيين: حق المؤلف وحق النفس البشرية، فبال تأكيد سنختار التوضيح بحق المؤلف، حيث إن المنفعة العامة هي اهتمامنا الشاغل والأوحد، ويجب أن يتبع الجميع هذا المبدأ، وأن يمشوا على نفس الدرب" (فيكتور هوغو، كلمة الافتتاح في مؤتمر الأدب الدولي عام ١٨٧٨)

"إن أسواقنا وديمقراطيتنا و علمنا وتقاليد حرية الكلام والفن كلها تعتمد بشكل أساسي على "النطاق العام" للمادة المتاحة أكثر مما تعتمد على المادة المعلوماتية التي تغطيها حقوق الملكية. والنطاق العام ليس شيئاً متبقياً مهملاً يأتي في المرتبة الثانية، لكنه المكان الذي نقوم فيه بنحت الحجارة التي نستخدمها في بناء ثقافتنا، وهو يمثل بالتأكيد معظم مكونات الثقافة" (جيمس بويل ، النطاق العام ، صفحة ٤٠ ، ٢٠٠٨ )

إن النطاق العام - كما نفهمه - هو هذه الثروة من المعلومات الخالية من أي عوائق تحول دون الوصول إليها أو إعادة استخدامها والمرتبطة عادة بحماية حقوق النشر، إما لأنها خالية تماماً من أي حماية خاصة بحقوق النشر، أو لأن الملاك الحقيقيين قد قرروا إزالة تلك العوائق. والنطاق العام هو أساس فهم الذات والذي تعبر عنه المعرفة المشتركة والثقافة، كما أنه المادة الخام التي نشق منها المعرفة ونصنع منها الثقافة الجديدة .

والنطاق العام هو بمثابة آلية وقائية تضمن إتاحة تلك المادة الخام بنفس تكلفة إعادة إنتاجها - قريبة من الصفر - وبأن كل أعضاء المجتمع يمكنهم البناء عليها. إن مسألة وجود نطاق عام صحي ونشط لهو شيء ضروري وهام لانتعاش الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا. هذا ويلعب النطاق العام دوراً أساسياً في مجالات التربية والتعليم والعلوم والتراث الثقافي ومجال معلومات القطاع العام. والنطاق العام الصحي النشط هو أحد متطلبات ضمان قيام أفراد المجتمع "بالتمتع بالحق في المشاركة في أنشطة الحياة الثقافية وأشكال الفنون المختلفة بالإضافة إلى المشاركة في دفع عجلة التقدم العلمي وجني ثماره" وذلك طبقاً لمبادئ المادة (٢٧-١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن المجتمع المعلوماتي المتصل إلكترونياً قد جاء بمسألة النطاق العام الى دائرة الضوء الخاصة بحقوق النشر. وللحفاظ على النطاق العام وتقويته، فنحن في حاجة إلى فهم عصري جيد لطبيعة ودور هذا المورد المهم . إن بيان النطاق العام يعرف النطاق العام، ويحدد المبادئ والمعايير الهامة المطلوبة من أجل إيجاد نطاق عام صحي في بداية القرن الحادي والعشرين. وفي سياقنا هذا فإننا نتحدث عن النطاق العام من حيث علاقته بقانون حقوق النشر، ومنفصلاً عن أي حقوق ملكية فكرية أخرى (مثل حقوق براءة الاختراع والعلامات التجارية)، وحيث يفهم قانون النشر بمعناه العام ليشمل الحقوق الاقتصادية والمعنوية تحت بند حقوق النشر والحقوق المرتبطة به (بما فيها حقوق الجوار وحقوق قواعد البيانات). وفي بقية هذا المستند سوف نستخدم كلمة "حقوق النشر" لكي تكون كلمة شاملة لكل تلك الحقوق. بالإضافة الى ذلك، فإننا سنستخدم كلمة "أعمال" بحيث تشمل كل الموضوعات المحمية بحقوق النشر، ويشمل هذا قواعد البيانات والأداء والتسجيلات. وبنفس الأسلوب، فإن كلمة "مؤلفين" تشمل الصور الفوتوغرافية والمنتجين والمذيعين والرسامين ... إلخ.

## النطاق العام في القرن الحادي والعشرين:

يُعرّف النطاق العام - الذي نطمح إليه في هذا البيان - بأنه مادة ثقافية يمكن استخدامها دون أية قيود أو حماية لحقوق النشر، وبالإضافة إلى الأعمال التي هي جزء من النطاق العام رسميًا، فإن هناك عددًا كبيرًا من الأعمال القيمة التي أتاحتها الأفراد طواعية بشروط سخية مما أدى إلى إنشاء مجالات خاصة تعمل بنفس طريقة النطاق العام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأفراد يمكنهم الاستفادة من كثير من الأعمال المحمية من خلال الاستثناءات والقيود الخاصة بحقوق النشر والاستخدام السليم والتعامل الأمثل. وكل تلك المصادر التي تسمح بالدخول المتزايد على مصادر الثقافة والتراث مهمة ويجب إبقاؤها نشطة لكي يجني المجتمع ثمار المعرفة المشتركة والثقافة.

## النطاق العام:

يقع النطاق العام البنيوي في قلب مفهوم النطاق العام، ويتكون من معرفتنا المشتركة والثقافة والموارد الممكن استخدامها دون قيود حقوق النشر التي يحكمها القانون الحالي. وعلى وجه الخصوص، فإن النطاق العام البنيوي يتكون من نوعين من المواد:

١- مؤلفات انتهت فترة صلاحية حماية حقوق النشر الخاصة بها. وحقوق النشر هي حقوق مؤقتة تُمنح للمؤلفين، وبمجرد انتهاء فترة صلاحية هذه الحقوق فإن كل القيود القانونية تتوقف، وهذا خاضع في بعض الدول إلى الحقوق الأدبية للمؤلف.

٢- المسارات المعلوماتية الضرورية التي لا تغطيها حقوق النشر. وهي الأعمال التي لا تحميها حقوق النشر لأنها لا تطابق معايير الإبداع، أو المستبعدة من الحماية (كالبيانات والحقائق والأفكار والإجراءات والعمليات والأنظمة

وأساليب العمل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات بصرف النظر عن الشكل المستخدم فى الوصف أو الشرح أو الرسم أو التجسيد فى العمل بالإضافة الى القوانين والقرارات القضائية والإدارية).

هذه المسارات الضرورية مهمة جداً من أجل سهولة أداء العمل بمجتمعاتنا التي قد تقع تحت أعباء القيود القانونية من أي نوع ولو لفترة قصيرة. والنطاق العام البنيوي بمثابة رصيد تاريخي لحقوق المؤلفين تحميه حقوق النشر كما أنه ضروري جداً للذاكرة الثقافية وقاعدة المعرفة بالمجتمعات. فى النصف الثاني من القرن العشرين اتسع معنى العنصرين المذكورين هنا بسبب اتساع مفهوم حماية حقوق النشر ودخول أنظمة حماية قانونية تشبه كثيراً أنظمة حقوق النشر.

### المسارات التطوعية العامة وامتيازات المستخدم:

بالإضافة إلى هذا الجوهر البنيوي للنطاق العام هناك مصادر أخرى ضرورية تمكن الأفراد من التفاعل الحر مع الأعمال المحمية بحقوق النشر. هذه المصادر هي بمثابة متنفس ضروري لثقافتنا ومعرفتنا المعاصرة، وهى التي تضمن عدم تدخل حماية حقوق النشر فى متطلبات المجتمع الخاصة والاختيارات التطوعية للمؤلفين. وبينما تزيد هذه المصادر من فرص الوصول إلى الأعمال المحمية إلا أن بعضها يضع شروطاً على هذه الفرص مثل بعض أنواع الاستخدام أو حظر الاستخدام على فئات معينة من المستخدمين:

١. الأعمال التي يشارك أصحاب الحقوق فيها، يستطيع منشئو هذه الأعمال إزالة كل أشكال الحظر المفروض عليها، إما عن طريق ترخيصها مجاناً أو عن طريق استخدام أدوات قانونية أخرى للسماح للآخرين باستخدامها دون أي حظر أو بإهدائها إلى النطاق العام. ( للاطلاع على تعريفات الترخيص المجاني يرجى الرجوع إلى تعريف البرامج المجانية على الموقع الالكتروني

التالي: <http://www.gnu.org/philosophy/free-sw.html> ، وتعريف الأعمال الثقافية المجانية على الموقع الإلكتروني التالي: <http://freedomdefined.org/Definition> وتعريف المعرفة المتاحة في المجال المفتوح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://opendefinition.org/1.0/> .

٢. امتيازات المستخدم الناتجة عن الاستثناءات وحظر حقوق النشر والاستخدام السليم والتعامل الأمثل. هذه الامتيازات جزء أساسي من النطاق العام، وهي تضمن الوصول الكافي إلى ثقافتنا ومعرفتنا المشتركة مما يُمكن بالتالي مؤسساتنا الاجتماعية من العمل، كما يُمكن الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة والتواصل.

إن كل تلك العناصر مجتمعة، النطاق العام والمشاركة في الأعمال والاستثناءات والقيود المفروضة على حقوق النشر والاستخدام السليم والتعامل الأمثل، كلها تضمن إتاحة الثقافة والمعرفة المشتركة للجميع من أجل تسهيل الإبداع والمشاركة الثقافية لمصلحة المجتمع بأكمله. ولذلك فإنه من الضروري أن يظل النطاق العام بعنصريه نشطاً باستمرار حتى يتمكن من لعب دوره الرئيسي في هذا العصر المتميز بتغيراته الاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة.

### مبادئ عامة:

في عصر يتميز بتغيراته الاجتماعية والتكنولوجية السريعة، كالعصر الذي نعيش فيه، فإن النطاق العام يلعب دوراً هاماً في المشاركة الثقافية والإبداع الإلكتروني، وبالتالي يجب أن يظل نشطاً دائماً. وهذا النشاط يجب أن يأخذ في الحسبان عدداً من المبادئ العامة، والمبادئ التالية ضرورية للحفاظ على الفهم الجيد للنطاق العام ولضمان قيامه بوظيفته المنوطة به في البيئة التكنولوجية للمجتمع المعلوماتي المتصل ببعضه البعض. وفيما يتعلق بالنطاق العام البنيوي فإن تلك المبادئ هي كما يلي:

١. إن النطاق العام هو القاعدة وحماية حقوق النشر هي الاستثناء. وبما أن حماية حقوق النشر تُمنح فقط من حيث أشكال التعبير الأصلية، فإن الغالبية العظمى من البيانات والمعلومات والأفكار المتولدة عالمياً في أي وقت تنتمي إلى النطاق العام. وبالإضافة إلى المعلومات التي ليست محل حماية، فإن النطاق العام يتسع مجاله كل عام بالأعمال التي ينتهي تاريخ صلاحية فترة حمايتها. وعلى ذلك فإن التطبيق المزدوج لكل من متطلبات الحماية والفترة المحدودة لحماية حقوق النشر تساهم في إثراء النطاق العام حتى تضمن الوصول إلى ثقافتنا ومعرفتنا المشتركة.

٢. إن فترة حماية حقوق النشر يجب أن تمتد لأطول فترة تسمح بتحقيق توافق مقبول بين حماية ومكافئة المؤلف على مجهوده الفكري من ناحية وتأمين الصالح العام في نشر الثقافة والمعرفة من ناحية أخرى. هذا ولا يجب أن تكون هناك أي خلافات (تاريخية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية إلخ) من وجهة نظر المؤلف أو الجمهور العام لصالح فترات طويلة مبالغ في طولها فيما يتعلق بحماية حقوق النشر. فبينما يجب أن يكون المؤلف قادراً على أن يجني ثمار مجهوده الفكري لا يجب أن يحرم الجمهور من حق استخدام هذه الأعمال بسبب طول فترة الحماية هذه.

٣. كل ما هو موجود بالنطاق العام يجب أن يظل داخل النطاق العام. إن التحكم الحصري في الأعمال بالنطاق العام لا يجب أن يتم عن طريق عمل حقوق حصرية فيما له علاقة باستخدام أشكال فنية أخرى من الأعمال أو باتخاذ إجراءات حماية فنية للحد من استخدام مثل تلك الأشكال.

٤. إن المستخدم القانوني لنسخة إلكترونية من النطاق العام يجب أن تتوفر له الحرية في استخدام (أو إعادة استخدام) أو نسخ أو تعديل أي عمل من الأعمال. وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون العمل الموجود بالنطاق العام متاحاً

للجمهور، فأصحاب تلك الأعمال لديهم مطلق الحرية فى حجب الوصول إلى تلك الأعمال. لكن ما نقوله هو أنه فى حالة إتاحة الفرصة للجمهور للدخول على العمل، فإنه لا يجب أن تكون هناك أية قيود قانونية على إعادة استخدام أو تعديل أو إعادة إنتاج هذه الأعمال فى أي صورة كانت.

٥. إن العقود أو إجراءات الحماية الفنية التي تحد من الوصول إلى الأعمال بالنطاق العام أو إعادة استخدامها لا يجب أن تُفرض بقوة، حيث إن حالة أي عمل بالنطاق العام تضمن للمستخدم الحق فى إعادة استخدام العمل وتعديله وإعادة إنتاجه فى صور أخرى، ويشمل هذا امتيازات المستخدم الناتجة من الاستثناءات والقيود والاستخدام السليم والتعامل الأمثل مع ضمان ألا تتأثر تلك الحقوق بإجراءات تعاقدية أو تكنولوجية. بالإضافة إلى ذلك فإن المبادئ التالية ينبغي أن تكون فى جوهر المسارات التطوعية وامتيازات المستخدم المذكورة سابقاً:

١. يجب أن يتسم الحصر فيما يتعلق بحقوق النشر بالتخلي الإرادي عن حقوق النشر والإطلاع على الأعمال المحمية. إن كثير من المؤلفين أصحاب حقوق النشر لا يُبدون رغبة فى التخلي عن هذه الحقوق بشكل كامل ولا فى تركها كلية. إن التخلي عن مثل هذه الحقوق إجراءً شرعيّ يجب أن يتم طواعيةً، كما لا يجب أن تعيقه أية قوانين أو تشريعات أو أية آليات أخرى بما فيها الحقوق الأدبية.

٢. إن الاستثناءات والقيود على حقوق النشر والاستخدام السليم والتعامل الأمثل يجب أن تظل نشطة لضمان فعالية التوازن الضرورى بين حقوق النشر والصالح العام. هذه الآليات تمنح المستخدم امتيازات تكون بمثابة المتنافس داخل نظام حقوق النشر الراهن. وبالنظر إلى الإيقاع السريع للتغير فى التكنولوجيا والمجتمع فإنه من الضرورى أن يظلا قادرين على ضمان حسن

أداء المؤسسات الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. وعلى ذلك فإن الاستثناءات والقيود على حقوق النشر والاستخدام السليم والتعامل الأمثل يجب أن تفهم على أنها متغيرة بطبيعتها وتتكيف باستمرار لموائمة الصالح العام.

بالإضافة إلى هذه المبادئ العامة فإن هناك عددًا من القضايا المناسبة للنطاق العام التي يجب التعامل معها دون تأجيل. والتوصيات التالية تهدف إلى حماية النطاق العام وضمان عمله بشكل جيد. وبينما تُطبق هذه التوصيات على كافة جوانب حقوق النشر فإنها أكثر موائمة للتعليم والتراث الثقافي والبحث العلمي.

### توصيات عامة:

١. يجب تخفيض فترة حماية حقوق النشر حيث إن إطالة هذه الفترة مع غياب الإجراءات الرسمية يُشكل خطرًا كبيرًا على حرية إتاحة المعرفة والثقافة المشتركة. بل أكثر من ذلك فهي تُزيد من نسبة الأعمال "اليتيمة" وهو مصطلح يشير إلى الأعمال التي لا ليست تحت رعاية مؤلفيها وليست أيضًا جزء من النطاق العام، وفي كلتا الحالتين لا يمكن استخدامهما. وعلى ذلك فبالنسبة للأعمال الجديدة فإن فترة حماية حقوق النشر يجب تخفيضها إلى المدة المناسبة.

٢. إن أي تغيير في مدى حماية حقوق النشر (بما في ذلك أي تعريف جديد لموضوعات يمكن حمايتها أو تجديدًا لمدة حقوق حصرية) يجب أن تأخذ في الاعتبار تأثير ذلك على النطاق العام. إن أي تغيير في مدى حماية حقوق النشر يجب ألا يطبق بأثر رجعي على الأعمال الخاضعة بالفعل للحماية، فحقوق النشر هي استثناءٌ زمنيٌّ لحالة النطاق العام لثقافتنا ومعارفنا المشتركة. وقد تم تعميم مدى الحماية في القرن العشرين ليشمل حماية مصالح فئة صغيرة



من أصحاب الحقوق على حساب عامة الناس. ونتيجة لذلك فإن معظم ثقافتنا ومعرفتنا المشتركة انغلقت تمامًا عن حقوق النشر والقيود الفنية، وعلينا أن نتأكد من أن هذا الوضع لن يزداد سوءًا على أقل تقدير، بل يجب أن يتحسن في المستقبل بشكل كبير.

٣. عند نزول أى مادة إلى النطاق العام البنيوي في الدولة الأصل فإن هذه المادة يجب أن تعامل باعتبارها جزءًا من النطاق العام البنيوي في كل دول العالم، أما إذا كانت المادة في دولة ما لا تنطبق عليها حقوق النشر بسبب استبعادها من الحماية - إما لأنها تنقصها معايير الأصالة أو لإنهاء فترة حمايتها - يجب ألا يكون ممكنًا لأي شخص (بما في ذلك المؤلف نفسه) أن يُطبق عليها إجراءات الحماية في دولة أخرى بغرض سحب هذه المادة من النطاق العام البنيوي.

٤. إن أي محاولة مزيفة أو مضللة لاستخدام أي مادة بالنطاق العام لغير الغرض المخصصة له، فإنها تُعرض صاحبها للمسائلة القانونية. وحتى نتمكن من الحفاظ على سلامة النطاق العام وحماية مستخدمي مادته من أي تجاوزات أو احتيال في هذا الخصوص، فإن أي محاولات مزيفة أو مضللة سعيًا وراء الاستخدام الحصري لمادة النطاق العام يجب أن تدار من الناحية القانونية.

٥. ممنوع استخدام أي حقوق ملكية فكرية أخرى من أجل استخدام مادة النطاق العام بشكل حصري. إن النطاق العام عنصر أساسي للتوازن الداخلي لنظام حقوق النشر. وممنوع منعًا باتًا التلاعب بهذا التوازن عن طريق محاولات لعمل أو الحصول على تملك حصري باستخدام لوائح وقوانين خارجة عن حقوق النشر.

٦. لا بد من وجود مسار عملي فعّال يتيح للجمهور إعادة استخدام الأعمال "اليتيمة" والأعمال التي سبق أن نُشرت لكنها غير متوفرة الآن (مثل التي نفذت طبعاتها). إن إطالة مدى ومدة حقوق النشر ومنع الإجراءات الرسمية للأعمال

الأجنبية قد أدت إلى وجود عدد هائل من الأعمال "اليتيمة" وهي الأعمال التي ليست تحت رعاية مؤلفيها وليست أيضاً جزء من النطاق العام. وبما أن هذه الأعمال في ظل القانون الحالي لاتفيد مؤلفيها أو المجتمع بأي شكل، فإنه يجب إتاحة هذه الأعمال للجمهور حتى يستفيد منها.

٧. إن مؤسسات التراث الثقافي يجب أن تأخذ على عاتقها مسئولية لعب دور مميز في عملية تصنيف وحفظ أعمال النطاق العام، فنحن وضعنا ثقفتنا في مؤسسات ومنظمات التراث الثقافي غير الهادفة للربح كي تقوم بحفظ معرفتنا وثقافتنا المشتركة لقرون طويلة. ومن منطلق هذا الدور فإن على هذه المؤسسات والمنظمات ضمان أن تكون الأعمال الموجودة في النطاق العام متاحة لكل أفراد المجتمع، وذلك عن طريق تصنيفها وحفظها وجعلها متاحة أمام الجمهور بالمجان.

٨. لا ينبغي وجود أية عوائق قانونية تحول دون مشاركة الأعمال بين بعضنا البعض طواعية أو إهداءها إلى النطاق العام، فكلاهما مثال شرعي للحقوق الحصرية التي تمنحها حقوق النشر، وكلاهما ضروري لضمان الوصول إلى المادة الثقافية المهمة والمعرفة ولاحترام رغبات المؤلفين.

٩. إن الاستخدام الشخصي غير التجاري للأعمال المحمية لا بد أن يكون متاحاً للجميع، ولا بد أيضاً من إيجاد السبل البديلة لمكافأة المؤلف، فبينما يكون من الضروري لتطور البشر إتاحة هذه الأعمال لكي يستخدمها الأفراد بشكل شخصي غير تجاري، فإنه أيضاً من الضروري أن يؤخذ وضع المؤلف في الاعتبار عند وضع القيود والاستثناءات على حقوق النشر أو عند مراجعة القيود والاستثناءات القديمة.